

تدخل الدولة الدنماركية
في حياة الأسرة المسلمة
وحقيقة مشروع
"مكافحة الرقابة الاجتماعية"

حزب التحرير - إسكندنافيا

تدخل الدولة الدنماركية
في حياة الأسرة المسلمة
وحقيقة مشروع
"مكافحة الرقابة الاجتماعية"

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
فَسَيَنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ
كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٦]

حزب التحرير - إسكندنافيا

جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ - آذار ٢٠١٤ م

الفهرس

- تمهيد ٣
- الأهداف الكامنة وراء "ظاهرة الرقابة الاجتماعية" الدمج وصراع القيم ٧
- هل هناك تَوَجُّه جديد في سياسة الدولة تجاه المسلمين؟ ١٠
- النفاق السياسي ... ما معنى الرقابة الاجتماعية؟ ١٧
- الازدواجية ١٩
- إفلاس الفكر الغربي ٢٧
- الحريات الغربية تُخَلَّفُ الفساد ٣٠
- الطبيعة الجوهرية للثقافة الغربية ٣١
- الشباب في مسارات مدمرة ٣٣
- مآسي المجتمع ٣٤
- الحياة العائلية في انحلال ٤٠
- المسلمون في غنى عن التغريب ٤٢
- كيف يمكننا الحفاظ على القيم الإسلامية في الأسرة المسلمة ٤٤
- نداءٌ أخير ٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

في إطار التوافق الذي تم بين الأحزاب السياسية في بلدية كوبنهاغن لسنة ٢٠١٣ تم تخصيص مبلغ مليون كرون لدعم مكافحة ما يسمى ظاهرة الرقابة الاجتماعية المتفشية في العائلات المغتربة. وفي ظل توافق سياسي كبير اعتمدت لجنة الدمج التابعة لبلدية كوبنهاغن خطة عمل هدفها المعلن هو "الحرية والنشأة الآمنة لشباب الأقليات".

خطة العمل تلك جاءت تتويجاً لدراسة صدرت عن وزارة الشؤون الاجتماعية تحت عنوان "الشباب في عام ٢٠١١"، وخلصت إلى نتيجة مفادها أن ظاهرة الرقابة الاجتماعية في العائلات المغتربة متفشية وبشكل واسع في القضايا ذات الصلة بالعلاقات الزوجية والعلاقات الجنسية والمساواة بين الجنسين. واعتماداً على هذه النتيجة، دُعي الشباب المنحدر من أصول أجنبية للثورة على ذويهم!!!

ولإضفاء الشرعية على التدخل السافر في شؤون الأسرة المسلمة قام العديد من السياسيين ووسائل الإعلام باختيار حالات نادرة وشاذة، لا تمثل الصورة الحقيقية لحجم مشاكل الشباب المسلم، وإبرازها والتركيز عليها للنيل من الآباء ومن طريقة تربيتهم، وسعيًا بالتالي لسلبهم حقهم في تربية أبنائهم.

ولإضفاء الشرعية كذلك على مبادرات الدمج الجديدة، يعتمد أولئك السياسيون والإعلاميون إلى إذكاء الحقد تجاه الأجانب، وإثارة الشكوك والشبهات حول الآباء ذوي الأصول الأجنبية، وخصوصاً المسلمون منهم، ولهذا فإن مشروع محاربة الرقابة الاجتماعية هو الوجه الجديد لسياسة الدمج وصراع القيم في الدنمارك.

إن إصدارنا لهذا الكتيب، هو لكشف حقيقة ظاهرة الرقابة الاجتماعية، وبيان أن الهدف من محاربة هذه الظاهرة هو تسييس هذه القضية وخدمةً للهدف الأساس، ألا وهو صراع القيم الموجه ضد الإسلام، والعائلات المسلمة على وجه الخصوص.

وسنلقي الضوء على الأهداف الكامنة وراء هذه السياسة، وعلى تطور الخطاب السياسي الموجه ضد المسلمين في هذه البلاد.

ويتبع ذلك الكشف عن طبيعة الصراع ضد القيم وتمط العيش الإسلامي، وأن ذلك الصراع هو هدف استراتيجي ثابت لا يتأثر بتغير الحكومات وتبدل الخطاب السياسي، بل إن المتغير الوحيد هو الأساليب المتبعة، من حيث حدة الخطاب، ونوعية المبادرات، والمصطلحات المستخدمة، ودرجة التركيز على ذلك إعلامياً.

وهذا الكتيب جزء من عملنا المتواصل لإيجاد الوعي بين المسلمين في الغرب على الأخطار الداهمة والتهديدات المستمرة لهويتهم بما فيها الخطط والإجراءات السياسية المتخذة ضدهم.

إننا نذكر أنفسنا والمسلمين الموجودين في الغرب، ونخص المقيمين في الدنمارك، أننا نملك أعظم نعمة في الوجود وأسمى وأعلى قيم على وجه الأرض، المتمثلة في ديننا الحنيف. وأنه يجب علينا بذل أقصى ما نستطيع للحفاظ على قيمنا الإسلامية، وتقويتها، وغرسها في عائلاتنا، وكذلك دعوة غير المسلمين الموجودين حولنا إليها، لما فيها من الخير للبشرية جمعاء. يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾

[التحريم: ٦]

ووقاية النفس والأهل من نار جهنم، كما أمر الله سبحانه وتعالى، توجب علينا إدراك الأخطار التي تحيط بنا وتهدد هويتنا، والعمل على درء تلك الأخطار والتحذير منها.

أيها المسلمون

لقد وضع الغرب كل ثقله في محاربة الإسلام وصرف المسلمين عن التمسك به، وعملت جميع دُوله للحيلولة دون انتشاره، ووصله إلى شعوبها، تماماً كما فعلت قريش مع رسول الله ﷺ، حين منعت دعوته خشية أن تصل إلى عقول الناس وتستولي على قلوبهم.

وبناءً على ما تقدم، وانطلاقاً من عظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا، كان لا بد من التناصح، ولا بد من بيان الأخطار المحدقة بنا وبهويتنا، وكيفية المحافظة على هذه الهوية، على الصعيد الفردي والجماعي، وبيان أن الإسلام رحمة للناس أجمعين.

الأهداف الكامنة وراء

"ظاهرة الرقابة الاجتماعية"

الدمج وصراع القيم

منذ سبعينيات القرن الماضي كانت سياسة دمج المهاجرين، وخاصة المسلمون منهم، أحد أهداف السياسة العامة للدولة الدنماركية حتى إن ذلك أُفِرَّ في القانون عام ١٩٨٣.

إن وجود المسلمين في الغرب، وما تشكله ثقافتهم وقيمهم من بديل حضاري للقيم الغربية كان وما زال مثار جدل حاد ومستمر بين السياسيين. ومع التباين في التعامل مع هذه القضية، ومع اختلاف الأساليب المتبعة في سياسة الدمج، فإن هناك إجماعاً بين السياسيين الدنماركيين على وجوب تبني المسلمين للقيم الغربية كخطوة أساسية في عملية دمجهم في المجتمع، ووجوب تخلي المسلمين عن القيم والأعراف الإسلامية حال التعارض مع عملية "الدمج".

لقد احتدم النقاش في الدنمارك، حول دمج المسلمين في المجتمع منذ العام ٢٠٠١ واتخذ منحى مغايراً لمضمون كلمة "الدمج"، لدرجة أنه أصبح استخدام هذه الكلمة يعني التذويب القسري في المجتمع. وقد قامت التيارات السياسية الفاعلة في المجتمع، باستنفار الرأي العام لكسبه في الصراع الحضاري والثقافي ضد الإسلام، باعتباره حضارة

هدامة ومعادية للإنسان ويشكل تهديداً أمنياً كما تزعم تلك التيارات. ففي أواخر عام ٢٠٠٥ أعلن وزير الثقافة آنذاك، بريان ميكلسن، عن بدء الصراع ضد ما أسماه "ثقافة العصور الوسطى الإسلامية". فقد جاء في خطابه الذي ألقاه في الاجتماع السنوي لحزب المحافظين في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ "أن ثقافة العصور الوسطى الإسلامية لن تكون أبداً في هذا البلد مساوية للثقافة الدنماركية التي نشأت على هذه البقعة العريقة من الأرض "الدنمارك" والتي تقع بين بلدة سكين وجيسا وبين دواوذ وبلوبانسهوك. في عمق أرضنا يتشكل مجتمع موازٍ حيث تمارس الأقليات نمط عيش القرون الوسطى وطريقة تفكير غير ديمقراطية. لا يمكننا قبول هذا... هذه هي الجبهة الجديدة في صراعنا الثقافي".

لقد كان هذا التصريح جزءاً من التحريض المباشر الذي دفع جريدة يولاندر بوستن أن تطلب من الرسامين الاشتراك في منافسة لرسومات تسيء للرسول محمد ﷺ، وقامت الجريدة بنشرها فيما بعد، فكان أن شهدت الدنمارك نتيجة ذلك أكبر أزمة في سياستها الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية. وما زالت سمعة الدنمارك تعاني من آثار تلك الأزمة، ولكن "الجنود" المدافعين عن الثقافة الدنماركية أصروا على مسلكهم، ومنذ نشر الرسومات أضحت الإساءة للإسلام طريقاً للوصول إلى المجد والمناصب الرفيعة في العديد من البلاد الغربية.

وأصبح ما يعرف بالمتقنين والإعلاميين وسياسيي لقمة العيش يتسابقون للنيل من الإسلام وتشويه سمعة أهله بأقبح العبارات، كل هذا باسم حرية التعبير وبإقرار من الوسط السياسي، هذا بالإضافة إلى السياسة الممنهجة المتبعة في تمجيد هؤلاء، واعتبارهم أبطالاً ومناضلين شجعاناً.

ومع تصاعد الحملة الأميركية الصليبية على الإسلام تحت ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، اعتُبرت الثقافة الإسلامية وقيمها عدواً، في صراع ثقافي مفتوح. وأصبح الدمج في المجتمع، ومحاربة التطرف، والحرب على الإرهاب، شيئاً واحداً في الصراع الذي تقوده الديمقراطيات الغربية ضد الثقافة الإسلامية، وأصبحت هذه الديمقراطيات دولاً بوليسية أعطت أجهزةً استخباراتها صلاحيات غير محدودة وفوق القانون لمراقبة كل شيء، مُميّزةً بين المواطنين تمييزاً ممنهجاً، إضافة إلى إصدار قوانين خاصة شديدة القسوة تستهدف المسلمين.

هل هناك تَوَجُّه جديد في سياسة الدولة تجاه المسلمين؟

في عام ٢٠١٠ أصدرت رئاسة الوزراء "خطة ٢٠٢٠" للدنمارك، وقد احتوت هذه الخطة تقويماً عاماً للصراع الثقافي الدائر جاء فيه:

"لقد انتهينا من الفكرة القائلة أن جميع القيم جيدة وعلى حد سواء، الدنماركيون يريدون احترام الثقافة الدنماركية والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدنماركي. يريدون فصل الدين عن السياسة ويريدون احترام حرية التعبير والمساواة بين الرجال والنساء".

إن مدلول المقولة هذه أن القيم الدنماركية "الغربية" هي القيم الفاضلة والعالمية، ليس لأنها أثبتت عالميتها من خلال التطبيق، أو من خلال نقاشها، بل من خلال فرضها على أنها مُسَلِّمات غير قابلة للبحث، وإضفاء القدسية عليها من خلال استصدار قوانين تضع تلك "القيم" موضع الحقائق المطلقة، كما كان حال مقولات القرون الوسطى في أوروبا، ولكن بقالب عصري جديد.

لقد عمدت الحكومات للضغط على المسلمين لتبني هذه القيم والدوبان في المجتمع الدنماركي واعطاء الولاء للقيم الغربية. وقد أدركت الحكومات المتعاقبة في العقد الماضي من هذا القرن أن سياسة العصا الغليظة والخطاب العدواني ضد المسلمين أدى إلى ردة فعل عكسية لديهم على أكثر من صعيد، فأصبح المسلمون ينظرون إلى المجتمع

الدنماركي بعين الشك والريبة، وبدأ الكثير منهم يبحث عن جذوره الثقافية، فرجع إلى إسلامه الذي كان غائباً عن معظم أمور حياته وتمسك به.

حينما أدرك صنّاع القرار في الدنمارك أن تهجمهم على الإسلام والمسلمين أدى إلى تزايد تمسك المسلمين بدينهم، أطلقت الحكومة مبادرة جديدة عام ٢٠٠٧ تحت شعار "مجتمع الفرص". هذه المبادرة كانت الأرضية لما عرف فيما بعد بخطة مكافحة التطرف أو ما سُمّي "نحو مستقبل آمن مشترك".

كل من العنوانين السالفين، يدل بوضوح على توجه جديد مغاير للتوجه اليميني في التعامل مع المسلمين. وبحسب هذا التوجه الجديد، صار الإسلام يتوافق مع المجتمع الدنماركي، وأصبح عدم التوافق هو فقط في الآراء "المتطرفة". وتبعاً لذلك فقد أخذ النقاش منحى جديداً، وأصبحت السياسة المتبعة تُعتبر التطرف هو المشكلة، وليس الإسلام بشكل مباشر.

في الوقت نفسه، وفي تقارير عدة، دق جهاز الاستخبارات الدنماركية ناقوس الخطر، محذراً من خطر الاستقطاب بين فئات المجتمع، والاستنفار المسلح في صفوف الجماعات اليمينية المتطرفة في أوروبا، والتي قد تحدث شرخاً كبيراً في المجتمع بشكل عام وفي العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين بشكل خاص.

وقد تحققت هذه التخوفات في النروج عندما قام، من كان يطلق على نفسه الجندي الصليبي، أندرس بريفيك، بارتكاب المجازر المروعة في أوسلو وأوتويا (أكبر عمل إرهابي عرفته أوروبا الشمالية في العصر الحديث)، ووفقاً لبيانات بريفيك الخاصة التي تشرح دوافعه، فإنه يظهر بوضوح أنه اعتمد الخطاب اليميني، الذي كان يمثل التيار السياسي الرئيسي ويمثل التصور السائد عن المسلمين وعن التيار اليساري بأتهما أكبر تهديد لمستقبل أوروبا. وقد عكست أقوال بريفيك وأفعاله، النتيجة الكارثية لعقد كامل من إثارة الكراهية والحقد ضد الإسلام والمسلمين.

وفي الوقت الذي تسارعت فيه عودة المسلمين إلى جذورهم، والتمسك بثقافتهم وقيمهم، والتأكيد على هويتهم، أماطت أوروبا اللثام عن الوجه القبيح لمولودها المسخ المتمثل باليمين المتطرف.

إن التعصب والتمييز العنصري الموجود في الدنمارك هو جزء أساسي من مكونات المجتمع الدنماركي، ويُمارَس بشكل منظم، وقد أشار إلى ذلك تقرير اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب.

هذا الواقع جعل اعتماد الأساليب الخفية الناعمة، مصلحة قومية، تعمل من جانب على احتواء المسلمين في ثقافة المجتمع، وتعمل من جانب آخر على عزل ما يسمى "العناصر المتطرفة". والمشاهد أن الحكومة الدنماركية الحالية، سائرة على خطى سابقاتها في

سياسة الدمج ومكافحة "التطرف"، فبرى في البرنامج الحكومي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بعنوان "الدنمارك تقف معا"، وتحت بند - الدمج - أن السياسة يجب أن تقوم على "توازن جديد يُقدّم فيه الاندماج على الاقصاء، وتُعطى فيه الأولوية للسياسات التي أثبتت فعاليتها على تلك التي يُتوخى منها استقطاب الرأي العام".

وهناك إجماع بين السياسيين الدنماركيين على أن المسألة الجوهرية في الدمج هي تبني القيم الغربية ونمط العيش الغربي، وليست تعلم اللغة الدنماركية والدخول إلى سوق العمل. وعموما فإن تركيز السياسيين على اللغة والتعليم والعمل ليس تركيزاً بريئاً. فالمفارقة العجيبة هي استمرار الساسة الدنماركيين، ولعقد من الزمن، في الحديث عن أهمية تعلم المغتربين للغة الدنماركية في إطار عملية دمجهم، مع علمهم اليقيني بأن النقاش الدائر هو عن الجيل الثاني والثالث من المسلمين في هذه البلاد، الذين وُلِدوا وترعرعوا في الدنمارك، وغالبيتهم يجيد اللغة الدنماركية أكثر من أية لغة أخرى، وكثير منهم في صفوف الدراسات العليا أو منخرط في سوق العمل. وقد اعترف بهذه الحقيقة عدد من السياسيين، من بينهم قادة من التيار اليميني، وأقروا بأن الكثير من الأجانب غير المندمجين، يتكلمون اللغة الدنماركية بطلاقة وحائزون على شهادات عليا. وما تركيز السياسيين على أهمية اللغة

والتعليم والعمل بالنسبة للأجانب، إلا لإدراكهم أن هذه الوسائل ضرورية وفعالة في عملية الدمج. وقد صرح رئيس الوزراء الدنماركي السابق أندرس فوغ راسموسن في خطابه السنوي بمناسبة حلول عام ٢٠٠٣ بما يلي: "لا ينبغي لنا ولا نرضى التدخل في طريقة المواطنين في اللباس أو الأكل أو المعتقد. الأصالة الدنماركية أكبر من كفتة الخنزير.. المجتمع الدنماركي مبني على قيم أساسية يجب على كل من يريد السكن في هذه البلاد احترامها... في الدنمارك تفصل بين الدين والسياسة". وكذلك صرح وزير الخارجية الدنماركية السابق فيلي سوندال لجريدة أخبار الدنمارك في آذار/مارس ٢٠١٠ بما يلي: "يعتبر الإنسان مندمجاً عندما يصبح ديمقراطياً، وعندما يضع الديمقراطية فوق المراجع الدينية، ويتبنى المساواة بين الجنسين، ولا يحلم بالخلافة".

فوفق رؤية فيلي سوندال، فإن نظرة الشخص إلى الدين والديمقراطية ونظام الحكم، هي التي تحدد كون الإنسان مندمجاً في الدنمارك أم غير مندمج. ومن التصريحات الأبرز في هذا الشأن، تصريح وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة كارن هيكرورب، بمناسبة صدور تقرير الشباب سنة ٢٠١١ حيث قالت "... إن ظاهرة الرقابة الاجتماعية هي كما يبدو، مكون طبيعي في حياة كثير من الناس... ليس كافياً أن نركز على العمل ونظن أنه يحصل الأجانب على وظيفة فإنهم سيتبنون قيمنا بشكل تلقائي. يجب علينا تغيير القناعات

(عند هؤلاء). إن طريقة الحوار تلك، التي تقسم الناس إلى .. (هم) و(نحن) كان لها مفعول سلبي، دفعت المسلمين للرجوع إلى أصولهم وقيمهم".

تعقيباً على ما تقدم يمكننا القول أن مكافحة الرقابة الاجتماعية، وإسقاط هذا المصطلح على ضوابط السلوك لدى العائلات المسلمة، ما هو إلا الشكل الجديد للصراع مع الأعراف والقيم الإسلامية، ومع العلاقات الأسرية للعائلة المسلمة.

والتركيز على ما يسمى ظاهرة (الرقابة الاجتماعية) قد بدأ بشكل جدي بعد صدور التقرير الذي طلبته وزيرة المساواة السابقة، وجاء بعنوان "المرأة المسلمة في الدنمارك"، واستُخدم كدليل على وجود ظاهرة الرقابة الاجتماعية بين العائلات المسلمة، وكون هذه الظاهرة تقف عائقاً أمام دمج الشبابات المسلمات. إن هذا التقرير أُتبع بتقارير أخرى في ظل الحكومة الحالية، من بينها تقرير أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان "الشباب في سنة ٢٠١١ - الشباب الأجانب وتجاربهم مع الرقابة الاجتماعية والحرية والضوابط السلوكية"، وتقرير آخر صدر من بلدية كوبنهاغن بعنوان "الرقابة الاجتماعية لدى الأسر في الأقليات العرقية".

إن تصريح وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة - المذكور أعلاه - في معرض تعليقها على تقرير "الشباب في ٢٠١١" حول العواقب

السلبية لخطاب (هم ونحن) والذي أدى حسب قولها إلى عودة المسلمين إلى قيمهم الأصلية، يبين بوضوح أنه لا فرق بين سياسة الدمج في هذه الحكومة وبين مثيلاتها في الحكومات السابقة، وأن الخلاف هو فقط في الأساليب وفي لغة الخطاب لا غير، وأن الهدف واحد، وهو إبعاد المسلمين عن دينهم. والمؤسف حقاً أن بعض الجمعيات الإسلامية وبعض المسلمين، دعوا إلى التصويت لهذه الحكومة "اليسارية".

إنه أمر مخزن، أن يدعو مسلم لذلك. فالتشريع حق لله وحده، وإعطاء هذا الحق لغير الله إثم عظيم، وصاحبه على أمر خطير، وهو كذلك أمر مؤسف لأنه لا فرق بين هذه الحكومة وسابقتها فيما يخص الموقف من المسلمين وقيمهم.

النفاق السياسي...

ما معنى الرقابة الاجتماعية؟

الرقابة الاجتماعية هي إجراءات عقابية تجاه انحراف البعض عن قيم المجتمع، تُتخذُ بشكل رسمي أو غير رسمي تجاه فعل أو سلوك معين، غرضها المحافظة على الأعراف الاجتماعية أو إعادة إحيائها. فالرقابة الاجتماعية غير الرسمية موجودة في كل مكان، وهي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية والعلاقات البشرية بشكل عام، وتظهر بعدة طرق كالمدح والتأنيب والتهديد والسخرية وكذلك بالنظرات أو بالصمت، أو بحركات جسمية للتعبير عن رفض سلوك معين إذا خالف الأعراف. وأما الرقابة الاجتماعية الرسمية فهي تطبق من جانب الجهات الرسمية عن طريق القوانين والتشريعات. (المصدر الموسوعة المعرفية العامة جولدال).

هذا التعريف يبين بوضوح، أن (الرقابة الاجتماعية) ليست ظاهرة جديدة، وليست ظاهرة تُمَيِّزُ مجموعات بشرية عن غيرها، ذلك أن عبارة (الرقابة الاجتماعية) تعبر عن واقع موجود في كل الجماعات البشرية، فالحفاظ على أية جماعة بشرية من التفكك يحتم وجود روابط ومراجع مشتركة تشكل في المحصلة ركناً أساسياً لوجود تلك الجماعة البشرية وبقائها.

وظاهرة الرقابة الاجتماعية لا ينفرد بها المجتمع أو الجماعات البشرية الكبيرة، بل تشمل الأسرة أيضا. فكل أسرة بحاجة لأن تعتمد أسساً تربوية تشكل مرجعاً مشتركاً لها، وتُوجد الأمان والتجانس في الأسرة وفي التربية. وهناك دراسات غربية كثيرة متخصصة في بحث هذه الظاهرة، وفي كيفية زرع القيم وتنمية المهارات، وتطوير السمات الشخصية لدى الأطفال والشباب ليتجانسوا مع قيم المجتمع أو الجماعة البشرية التي ينشأون فيها.

وبالرغم من أن ظاهرة الرقابة الاجتماعية موجودة في كل جماعة بشرية، وبشكل طبيعي وضروري كما أسلفنا، إلا أنها تستخدم من قبل الدولة الدنماركية، كأداة في الصراع ضد القيم الإسلامية، وللقيام بهجوم جديد يبين، وبشكل لا لبس فيه، أن كراهية المسلمين وتحريمهم سياسة ماضية على قدم وساق.

فالمسلمون اليوم، يقفون من جديد في مواجهة هجوم شرسٍ تقوم به الدولة الدنماركية وأجهزتها، مُحارِبَةً الرقابة الاجتماعية بين عائلات المغتربين (المسلمين) وأبنائهم، حيث يراد من خلال الضغوط والعقوبات أن تُفكك الروابط الأسرية الإسلامية القوية، وأن تُستبدل بها ثقافة وقيم غربية علمانية.

الازدواجية

في التقرير المسمى "الشباب في ٢٠١١" يُستخدم مصطلح الرقابة الاجتماعية وبشكل مكثف لإضفاء الشرعية على التدخل في خصوصيات العائلات، بهدف إرغامها على تبني القيم الغربية فقد ورد في هذا التقرير ما يلي:

(الرقابة الاجتماعية تكون في حالات منها:

- أولاً: أن تعتبر مصلحة العائلة أو الجماعة وسمعتها مقدمة على اختيار الفرد ورغباته.
- ثانياً: أن يكون الرجل قوماً على العائلة وأن تُعتبر المرأة عرضاً يجب الدفاع عنه.
- ثالثاً: أن تتمسك أقلية إثنية معينة بخصوصيتها مما يجعلها تتفوق على نفسها ولا تتبنى قيم المجتمع الذي تعيش فيه وثقافته).

فهذه الأمثلة تبين منهجاً ازدواجي المعيار في التعامل، فإذا كانت الرقابة الاجتماعية أمراً طبيعياً وضرورياً ولا بد منه في كل أسرة، كآلية تربية، فكيف يمكن إذاً تبرير تدخل الدولة قانونياً فيما يُعتبر حقاً

طبيعياً للعائلة؟ وكيف يمكن تبرير حق انتقاد الآخرين على ما هو موجود كظاهرة طبيعية في أية أسرة وعائلة؟

وكيف يمكن تبرير وصف هذه الظاهرة الطبيعية بـ"الإشكالية" لاتخاذها ذريعة في صراع القيم المكشوف؟

ولماذا تغض التقارير العديدة الصادرة حول هذا الموضوع الطرف عن العلاقة الطبيعية بين ظاهرة الرقابة الاجتماعية وبين قدرة أية جماعة بشرية أو أسرة على التماسك؟ ففي كل التقارير تلك، يوجد تلاعب مقصود بالألفاظ، ويتم إبراز وتحويل أحد أكثر المكونات الاجتماعية طبيعياً، ألا وهي الرقابة الاجتماعية، إلى ظاهرة إسلامية خاصة، وذلك حتى يتم بدهاء وخبث تمرير سياسات الدمج التي تستهدف الشباب والعائلات المسلمة. فمن خلال عمليات تسييس مصطلح الرقابة الاجتماعية يتم إظهار أن الثقافة الإسلامية - لخصوصية فيها - تستخدم الرقابة الاجتماعية. وكأن الأمر ليس ظاهرة طبيعية في العائلات الغربية، أو أنه أمر مستورد ولا يحصل طبيعياً في الغرب. وهذا زعم باطل يؤكد خطاب رئيس الوزراء الأسبق أندرس فوغ راسموسن ليلة رأس سنة ٢٠٠٣ حيث قال:

"عندما يكون الأولاد مضطربين في حصص الدراسة ولا يتعلمون الكثير، لا يكون ذلك مسؤولية المعلم وحده، بل تقع المسؤولية علينا أيضاً كأهل لمساعدة الأطفال في البيت حتى يكونوا مهئين لاستقبال

التعليم. عندما يتجمع الأطفال واليافعون في عصابات ويقومون بأعمال إجرامية فإن ذلك ليس بسبب قلة وجود الشرطة في الشارع، بل مسؤولية ذلك تقع علينا نحن أيضاً في مراقبة ما يقوم به أبناؤنا". إن ما يقوله راسموسن يعني بتعبير آخر أن على الأهالي أن يعوا مسؤوليتهم وأن يمارسوا الرقابة الاجتماعية على أبنائهم، بالتربية والحرص على زرع القيم والمقاييس عندهم، وهم إن لم يقوموا بذلك لم يؤدوا دورهم كآباء. هذا التصريح يبين وجود ازدواجية لا أخلاقية في المعايير، فهم يمارسون الرقابة الاجتماعية بأنفسهم، ثم يعيبون ذلك على العائلة المسلمة.

ويتجلى النفاق بشكل أوضح عند النظر في الطريقة الانتقائية التي يتم بها جر المسلمين إلى الوقوف في موقف دفاعي ينتهي بالتنازل، فمن المواضيع المثارة وبشكل قوي في هذا السياق، ظاهرة الزواج القسري؛ فمنذ دخول الألفية الجديدة وأسطورة المرأة المسلمة المستضعفة والمسكينة المحجور عليها في حصن العائلة تُروى مراراً وتكراراً. وحتى يتم تصديق هذه الرواية، فقد بذلت مقدرات لا يستهان بها في إنشاء جمعيات ومؤسسات وتضخيمها للعمل على توثيق هذه الفرضية. وقد تبين بعد ذلك أن طرق هذه الجمعيات لم تكن مستقيمة. ففي مقال نشرته صحيفة إنفورماسيون بتاريخ ٢٠٠٣/٠١/٢٢ تحت عنوان: "الزواج القسري حقيقة أم وهم أم

لعبة؟" يظهر أن اثنتين من الجمعيات الأنشطة دوراً في إبراز ظاهرة الزواج القسري تعاني من مشاكل كبيرة فيما يخص المصداقية والكفاءة وعدم الانحياز، ويتبين من المقال أن "جمعية بروين" وهي مركز استشاري لضحايا الزواج القسري من النساء، كان لديها مشاكل كبيرة في حساباتها، الأمر الذي استوجب طرد مؤسسها. كما أن منظمة "إنسام" قد تلاعبت بلوائح أعداد أعضائها، وعلاوة على ذلك فقد لَققت حالات من الزواج القسري حتى تحافظ على الدعم المادّي الذي يصلها من الدولة، والمشين في هذا الأمر هو كون هذه المنظمات هي ذاتها التي استُخدمت لغرض إثبات النسبة العالية من عائلات المعتربين التي طبقت الرقابة الاجتماعية والزواج القسري.

إن ردة الفعل الطبيعية التي يتوقع حصولها من أناس سليمي العقل ويتصفون بالنزاهة، هي مراجعة أنفسهم بعد أن تم الكشف عن هذا الخداع والتلاعب بالأرقام فيما يخص مشكلة الزواج القسري، وإعادة تقييم النظرة إلى حجم هذه المشكلة بشكل جذري. ولكن ذلك لم يحصل، بل ما جري هو العكس، حيث تم تكثيف الملاحقة والتضييق على المسلمين، وعلاوة على ذلك فإن قمة النفاق هي أن يتعامى الغرب عن مشاكله الداخلية فيما يخص ظاهرة الإكراه في العلاقات الزوجية لديه. ففي مقال نشرته صحيفة بوليتيكن بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ تحت عنوان "يمكن للرجال الدنماركيين أن يمتلكوا

الإماء" نقرأ أموراً مفزعة، فالصحيفة توثق نقلاً عن جريدة 3 إف أن المئات من النساء القادمات إلى الدنمارك، من آسيا وشرق أوروبا، بغرض الزواج من الدنماركيين، يعيشن في جحيم من العنف والإساءة، ونتيجة لهذا الأمر فإن ثلث النساء المقيمات في ملاجئ النساء في مدينة كوبنهاغن هنّ من اللواتي التقين أزواجهن الدنماركيين على الإنترنت، وجرى بعد ذلك إحصارهن إلى الدنمارك واستخدامهن لأغراض الجنس والمتعة. وفي هذه الحالة ليس أمام تلك النساء سوى خيار الانصياع للجبر والإكراه والعيش كالإماء تحت تأثير التهديد بالطلاق وبالتالي انتزاع حقهن في الإقامة في البلد. ويجب على القارئ التنبيه إلى أن الأرقام التي ذكرتها جريدة 3 إف هي الأرقام الموثقة رسمياً. والمفزع حقاً هو تصور الأرقام الحقيقية لحجم هذه الظاهرة الفظيعة.

هذا الأمر يترك علامات استفهام، وإحساساً بعدم نزاهة الخطاب العام. فلو سلّمنا جدلاً بأن المرأة المسلمة بشكلٍ خاص، تزرع تحت وطأة عملية الرقابة الاجتماعية، كما تخبرنا بذلك تقارير متعددة، ولو قبلنا - جدلاً - بأن نسمي ذلك رقابة اجتماعية، فإن ذلك لا يفسر الصمت المدوي الذي تُقابل به نفس تلك الإشكاليات بين الدنماركيين. فأين أولئك المتشدقون بحقوق المرأة كي تعلق أصواتهم ويتهموا أولئك الرجال الدنماركيين الذين يمارسون تلك الأفعال بوجود

مشكلة في الخلفية الثقافية الغربية العلمانية، وبأنها السبب في تلك الإساءات تجاه النساء، كما يُعامل مع المسلمين؟ ولماذا لا تستخدم ذريعة "محرارة الرقابة الاجتماعية" كمادة تطهير للعائلة الدنماركية من "الروث الثقافي" مثلما يُفعل مع العائلة المسلمة؟

ذلك التناقض يُظهر وبوضوح وجود أهداف خفية وراء التركيز بشكل انتقائي على ضرب القيم وتفكيك بيوت المسلمين، ثم العمل على التحكم بما تحت أسماء من مثل الدفاع عن حقوق الفرد وكرامته. وتصريح وزيرة الشؤون الاجتماعية كارن هيكيروب، يلقي الضوء على ذلك التناقض إذ تقول "... ليس كافياً أن نركز على العمل، ونظن أنه بحصول الأجانب على وظيفة فإنهم سيتبنون قيمنا بشكل تلقائي. يجب علينا تغيير الفئاعات (عند هؤلاء)".

هذه المقولة تُظهر بوضوح أن الرقابة الاجتماعية بحد ذاتها ليست هي المشكلة، بل نستطيع القول أن هذه المقولة هي بمثابة ذريعة للتغطية على الحرب الخفية التي انطلقت مجدداً ضد القيم الإسلامية. فتسليط الضوء على قيم بعينها والمطالبة بتبني "قيمنا"، حسب المقولة، يظهر بوضوح ما هو المطلوب من المسلمين المقيمين في هذه البلاد. إذ المطلوب منهم هو تبني الثقافة وطرز العيش الغربي، فيتحقق من خلال ذلك تفكك الأسرة وضياع الشباب المسلم.

في تقرير صادر عن مؤسسة الأبحاث الاجتماعية سنة ٢٠٠٤ تحت عنوان "التزاوج بين الأقليات في الدنمارك"، يقول الباحث كاري شميت ما يلي: "كلما علت نسبة الاندماج بين الأقليات اقتربت طريقة التزاوج بينهم من طريقة التزاوج السائدة بين الأكثرية (الدنماركية)". وتبعاً لذلك فإنه من الطبيعي أن تعبر الناطقة باسم حزب إينهيدس ليستن، (اللائحة الموحدة) يوهاني شميت نيلسن، عن فرحتها وعن رضاها لوصول نسبة الطلاق بين الأتراك إلى معدلات دنماركية، أي حوالي ١٥%. ففي مقال نشر في جريدة بيرلنسكي سنة ٢٠١٣ تحت عنوان "حزب الشعب الدنماركي واللائحة الموحدة يصرحان أن كثرة الطلاق بين الأتراك دليل على الاندماج" صرحت يوهاني شميت نيلسن بما يلي "إنه بالطبع لشيء غريب أن نقول: يا للسعادة! الاندماج في نجاح لأن الناس يطلقون! ولكن إذا كان ارتفاع أرقام الطلاق هو تعبيراً عن أن المواطنين الدنماركيين من أصول تركية يختارون الحياة التي من حقهم أن يعيشوها بحرية، والطلاق من ضمنها، فذلك أمر إيجابي". تلك الأقوال هي غيظ من فيض، وهي تلقي الضوء على كيف ومتى يرى الغرب، ومن ضمنه الدنمارك، أن المسلمين مندمجون. وحتى يتسنى لهم تحقيق هذا الهدف فقد فهموا أهمية التركيز على المرأة المسلمة بشكل قوي. ومن خلال مشاريع مصممة خصيصاً لذلك، وبطرق خبيثة، يحاولون أن يباعدوا بينها وبين خلفيتها وثقافتها الإسلامية. ففي مقدمة تقرير من إدارة

المكتبات العامة سنة ٢٠٠٥ بعنوان: "الدمج: بالتركيز على النساء والبنات" ورد ما يلي: "إذا دجحت رجلاً، فقد دجحت رجلاً، أما إذا نجحت في دمج امرأة فقد دجحت عائلة بأكملها". تعقياً على ذلك تقول جاكلين توفيق (مديرة فرع الأنشطة في مكتبة فولس موسى) ما يلي: "المكتبة هي مكان لقاء شرعي، يمكن للبنات هنا أن يلتقين بأناس آخرين دون أن يُساء الظن بهن، فالمكتبة في نظر الأهالي تعني العلم والحكمة والعقل، فيصعب عليهم بعد ذلك أن يعارضوا وجود بناتهم هناك". فالأماكن الحيادية مثل المكتبات، يجب تحويلها وفق إرادتهم ورغبتهم إلى أوكار يتخرج منها ديمقراطيّو وعلمانيّو المستقبل.

إن على المسلمين أن يكونوا دوماً متنبهين لتلك السياسات الشيطانية المسمومة لكي يحافظوا على هويتهم الإسلامية الفريدة، وعليهم أيضاً الإمام بالثقافة الإسلامية التي تغذي وتنمي شخصياتهم لتكتمل وتكون بحق شخصيات إسلامية، ويجب عليهم كذلك أن يجتهدوا ويجهدوا في شرح الإسلام كوجهة نظر عقلية لغير المسلمين ويظهرها تفوقها على الفلسفة الغربية، ويظهرها في الوقت نفسه قدرتها على معالجة المشاكل الاجتماعية المحسوسة بشكل يومي في المجتمعات الغربية.

إفلاس الفكر الغربي

إن مشكلة الغرب ببساطة شديدة هي في عدم قدرته على الدفاع عن الأساس الذي قامت عليه قيمه التي لم تكن يوماً ما قيماً عالمية، وتظهر هذه المشكلة بوضوح عندما يراد من المسلمين أن يتخلوا عن أجزاء مهمة من دينهم وطريقة عيشهم بحجج واهية غير مقنعة. ففكرة ما أو صحتها مرتبطة بمدى مطابقتها للواقع الذي تتعلق به. وعندما يدقق الإنسان في الأساس الذي قامت عليه الديمقراطية والليبرالية والعلمانية يصل إلى نتيجة مفادها أن لا قدرة لتلك الأفكار على الارتكاز ذاتياً كأفكار عقلية عالمية، إنما هي أفكار نشأت نتيجة لتطور تاريخي معين، تولدت عنه تيارات فكرية كانت ردة فعل على حقب القهر والظلم التي سادت أوروبا في العصور الوسطى، وهو قهر خرجت من رحمها فكرة الحل الوسط، جوهر العلمانية، وذلك النتاج التاريخي غريب عن الأمة الإسلامية والتاريخ الإسلامي وبعيد كل البعد عن الإسلام كمبدأ شامل، فالمسلمون لم يكونوا يوماً فلاحين مملوكين لأصحاب الإقطاع، ولم ينظروا أبداً للمرأة على أنها من ذرية إبليس، ولم يلاحقوها ليحرقوها كمشعوذة، ولم ينظروا أبداً للعلم على أنه زندقة وكفر وارتداد يُعاقب عليه بمحاكم تفتيش. ولم ينظر المسلمون للكون كقصّة خرافية عن

كلاب بحر وحيتان، بحيث يسهل جعلهم ضحايا للاستعمار الثقافي الليبرالي كما حصل مع شعب الأسكيمو الجرونلندي الأعزل.

بل على العكس من ذلك فالإسلام في أصله نداء للعقل، وأنظمة عيشه متناغمة مع طبيعة الإنسان. وهذا سر ومكمن القوة فيه وفي قدرته على إيجاد مجتمع متين ومتجانس، لا تكون فيه مكافحة الرقابة الاجتماعية، كما الحال في الغرب، السوط الذي يُجبر المواطنين على الانتظام، في محاولة يائسة لتغطية العجز الفاضح للقيم البالية التي لا تمتلك قدرة على الإقناع. وإنه إذا ما أُزيلت العبارات المبتذلة والكليشيهات المهترئة، ينكشف لنا أن النموذج الاجتماعي الغربي ومن ورائه الرأسمالية وما يقال عن تماسك المجتمعات الغربية - وكل ذلك ناشئ عن تجربة أوروبية في ظروف تاريخية خاصة، وعن تفاعل العقل البشري المحدود مع تلك التجربة - قائم على أسس وأعمدة من زجاج. ولذلك فإن الحديث عن عالمية القيم الغربية هو محض هراء. وإذا ما نوقشت تلك القيم فيجب أن يركز النقاش على مدى صحة الأساس الذي قامت عليه تلك القيم، وبالتالي فلا يمكن خطب ود المسلمين بأن يُطالبوا بالقبول بقيم لا تستقيم مع منطق العقل السليم ولا علاقة لهم بها تاريخيا.

إن وجهة نظر المسلمين عن الحياة تحوي منظومة أفكار وتشريعات تشترط أول ما تشترط أن تُعقل كحقائق موضوعية، فدعوة

الإسلام للإنسان مبنية على أساسٍ مجردٍ من أية سياقات تاريخية أو تيارات رجعية. فالمسلمون لا يمكن شراؤهم بشعارات ديمقراطية، ولا بأندية رياضية، ولا بجولات الزيارة المجانية للبرلمان، ولا بالحفلات المليئة بأصناف الطعام، ولا غيرها من الزخارف. فالمسلم ينظر إلى أية محاولة للتوفيق بين الإسلام، الذي هو طريقة عيش مميزة، وبين الكفر الذي هو طريقة عيش أخرى، على أنها محاولة عقيمة وأمرٌ حرمه الله تعالى. يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

الحرّيات الغربيّة تُخلّفُ الفساد

لقد بات واضحاً أن إجراءات مكافحة الرقابة الاجتماعية بين المغتربين، أو بالأحرى المسلمين في الدنمارك، تهدف إلى تغيير القيم والأعراف الاجتماعية عند هؤلاء. ويتعبّر آخرون، فالمطلوب من المسلمين أن ينسلخوا من هويتهم وقيمهم. وهذا الهدف ينطبق في الواقع على جميع محاولات الدمج التي أطلقتها الحكومات المتتالية. فالمراد دون أدنى شك أن يتخذ المسلمون الطراز الغربي طريقة في العيش، وأن يُلقوا بطريقة عيشهم الإسلامية جانبا، ويُقدّموا عليها القيم والمثل الغربية. ذلك واقع ينبغي على الجميع، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أن يُسلّموا به، بما أنه نتاج السنوات العشر الأخيرة، بما تضمنته من صراع عنيف على الثقافة والقيم. لذلك فمن الضروري السؤال: أية ثقافة يُراد للمسلمين أن يتبنوا؟ وما هي نتائج الثقافة الغربية على الإنسان والمجتمع؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تُعتبر أبسط شرط يتطلبه الحوار في هذا الشأن. وغالبا ما تُهمّل تلك الأسئلة بالرغم من أن الإجابة عليها تتضمن فهم طبيعة الغايات الأساسية المرتبطة بالجهود الرامية إلى سلخ المسلمين عن حياتهم الإسلامية ولذلك ستتم الإجابة عليها هنا.

الطبيعة الجوهرية للثقافة الغربية

الثقافة الغربية مثل أي تيار سياسي أو حضاري آخر، لها جوهر أساسي يمكن تسميته الطبيعة الجوهرية للثقافة. فالجوهر هو ما تُبنى عليه الثقافة، وجوهر الثقافة الغربية هو حرية الفرد، وهي حرية تخول الفرد أن يقرر سيره في الحياة دون اعتبار لأية قيمة ثقافية أو روحية، ودون الالتفات إلى أية سلطة. وبعبارة أخرى فإن الدافع الرئيسي في الحياة تبعا لهذه الثقافة يتمحور حول مصلحة الفرد وسعادته. لذلك ليس من المستغرب أن تكون الحرية الشخصية، وحرية الرأي، وحرية المعتقد، ثوابت فكرية مقدسة لا يجوز المساس بها. وهي كذلك قيم أساسية تُجمع عليها الدول الغربية، وتحاول تصديرها للعالم الإسلامي حتى لو كان ذلك عن طريق الحروب والغزو والاحتلال. وقد نتج عن تجذر تقديس الفردية هذه، أن أصبحت المجتمعات الغربية مجتمعات مادية أنانية. فاللهث وراء المال والجنس، والسعي الدائم للمركز والجاه، يُعدّ هدفاً نهائياً في الحياة. فالفرد واقع تحت الوهم بأن تحقيق طموحاته وامتعه المادية هي وصفة السعادة. واللهث وراء هذه السعادة المادية الموهومة جعل من الإنسان الغربي كائناً مُنْهَكًا ينظر بحسرة وحسد إلى غيره من الذين حصلوا على هذه المتع المادية.

وهكذا تصنع الثقافة الغربية من الإنسان كائناً لاهثاً، وبشكل دائم، وراء الحصول على السعادة بحصوله على المتع المادية. وللأسف

فإن هذا السعي غالباً ما يتحول إلى السعي وراء حبة الدواء، أو العلاج المهدئ من أجل تَحْمُلِ الحياة وصعوباتها. ولهذا فإن وصفة الغرب للسعادة هي في حقيقتها وصفة شقاء للإنسان. فالضنك الذي يلاقيه الإنسان في مختبرات الاجتماع الغربية لا يوصف، ويظهر أثر ذلك في الحياة العائلية والاجتماعية. وهذا ليس قولاً جزافاً، بل هو أمر يمكن الوقوف عليه وإثباته. وليس هناك حاجة للنظر في مجتمعات مثل فرنسا وأمريكا وبريطانيا، والتي تعد في الطليعة إذا تعلق الأمر بالديمقراطية وفلسفات التنوير، بل يكفي النظر إلى الدنمارك، والتي دائماً تصدر القوائم في ترتيب البلدان الأكثر سعادة ورخاءً في العالم.

الشباب في مسارات مدمرة

الحياة الأسرية المتفككة والحياة الجنسية غير المقيدة، لا تؤدي فقط إلى مشاكل نفسية وبؤس، بل تؤدي إلى أمراض جنسية مثل الإيدز والكلاميديا وأمراض جنسية أخرى يستحيل استئصالها من المجتمع بسبب الحياة الجنسية المتحررة. ففي عام ٢٠١١ كشفت إحصائية عن وجود ٢٦,٠٠٠ حالة مسجلة من المرض الجنسي كلاميديا في الدنمارك، ويُتوقع أن تكون الأرقام الحقيقية أكثر من ذلك.

وأما الحياة العائلية المعروفة، فيمكن القول إنها تكاد تكون معدومة. فنسبة الطلاق عالية جداً والأمراض الجنسية المعدية منتشرة، والكثير من الدنماركيين ينتهي بهم العمر وحيداً في مأوى العجزة، بينما أبناءهم وأقرباؤهم ومعارفهم غارقون في ملذاتهم وأعمالهم، مفضلين ذلك على العناية بأقربائهم المسنين. وهكذا فإن ثقافة الحريات الغربية فككت الروابط العائلية وهي تكاد تقضي على الحياة تماماً.

مآسي المجتمع

الشباب والعائلة في الدنمارك ليسا هما الضحيتين الوحيدتين اللتين تعانيان من الآثار المدمرة للثقافة الغربية، فهذه الثقافة تركت آثارها السلبية على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية. ويظهر ذلك جلياً، وعلى سبيل المثال، في العدد الكبير من المواطنين الذين يعانون من الاكتئاب وأمراض نفسية أخرى، ويظهر ذلك أيضاً في نسبة الإجرام المرتفعة بين الشباب. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ طالعنا الصحف بأن عدد الذين يستخدمون حبوب السعادة (المهدئات) قد ارتفع إلى الضعف، من ٢٣٨,٠٠٠ إلى ٤٦٠,٠٠٠ ما بين ١٩٩٩ و ٢٠١١ فالأمر خطير جداً، لأن هذا يعني أن الحالة النفسية لكل عاشر مواطن في الدنمارك سيئة، إلى حد أنه يحتاج إلى علاج للاستمرار في معيشته اليومية. هذه الأرقام الكارثية تكشف وبوضوح الوجه الأسود للثقافة الغربية الذي لا يراد له أن يظهر في الخطاب العام. فهناك ارتباط مباشر بين ثقافة الحرية والمتعة والاستهلاك الهائل للكحول، وبين ارتفاع حالات الاكتئاب وغيرها من الأمراض النفسية التي تؤدي إلى استخدام الحبوب المهدئة بشكل يومي، والانتحار في حالات أخرى. إذ يمكن القول أن تعاطي الكحول والمخدرات يعد تعبيراً عن اتباع الوصفة الغربية للحصول على السعادة. وفي المقابل

يمكن اعتبار استخدام ما يطلق عليه حبوب السعادة تعبيراً عن إخفاق تلك الوصفة.

إن وصفة الغرب للحياة المثالية تتمثل في مال وفير، ومظهر مثالي، وإعجاب الآخرين، إن لم يكن حسدهم، بينما التقدم في العمر يعني الموت، والموت نهاية المتعة. لذلك فالإنسان الغربي يحاول مستميتاً وعبر عمليات التجميل أن يحافظ على شبابه ما استطاع، وحين يكتشف عدم جدوى ذلك كله، تراه يبحث عن السعادة في حبة تسكن ألمه.

أما ارتفاع مستويات الجريمة فما هي إلا تعبير واضح عن إخفاق الثقافة الغربية في علاج المشكلات وتحقيق الأمان في المجتمع. وعلاوة على كل أشكال العنف المشاهدة، والخianات الزوجية، والمشاكل التي يسببها تعاطي الكحول، فإن ارتفاع جرائم سرقة البيوت والمصارف وعمليات النشل، لتؤكد أن هناك عددًا كبيرًا من المواطنين في هذه البلاد يحاولون امتلاك المال بأقصر الطرق وأسرعها للحصول على نصيبهم من المتعة في الحياة، وفق وصفة السعادة الغربية ومهما كلف الأمر. أضف إلى ذلك عمليات تلميع حياة العصابات والمجرمين التي تقوم بها هوليوود فتظهِرها بأنها الحياة التي يحلم بها الجميع، فنساء وكحول ومال. لذلك فإن الأمر لا يحتاج إلى أبحاث اجتماعية حتى نفهم الارتباط المباشر بين الحلم الأمريكي (وصفة السعادة) وبين

ارتفاع نسبة الجريمة وتفشي ثقافة العصابات. فظاهرة الجريمة والعصابات أسفرت عن وجهها البشع في الدنمارك، مع عمليات قنص واغتيال في الشوارع، يضاف إلى ذلك، أن أغلب المدن لديها عصاباتا محلية. وبالرغم من أن اليمين السياسي يحاول أن يستغل تفشي هذه الظاهرة ليلقي باللوم على المغتربين، فإنه لا يستطيع طمس الحقيقة: وهي أن هؤلاء الشبان قد نشأوا في الدنمارك، وطريقة عيشهم غريبة، ومفاهيمهم عن السعادة غريبة، بما تتضمنه من كحول ونساء، علاوة على ذلك فإن أولئك اليافعين يحاولون تقليد عصابات الإجرام الأمريكية، فهم يرون الجريمة وتجارة المخدرات أقصر الطرق للحصول على المال الذي يؤمن لهم السعادة.

ونظرة إلى عدد الجرائم الواقعة عام ٢٠١١، بحسب مركز الإحصائيات الدنماركي، تظهر رقماً مخيفاً، يزيد عن نصف مليون جريمة متنوعة من الجرائم الخفيفة، ابتداءً من الاعتداء بالضرب وصولاً إلى جرائم الاغتصاب. وعدد السرقات من المتاجر عام ٢٠١١ بلغ أكثر من ٢٠,٠٠٠ سرقة، بينما تخطى عدد عمليات الاغتيال ١٢,٠٠٠، وعدد عمليات السطو فاق الـ ٣٠٠٠ عملية. وهنا لا بد من القول أن نسبة الجريمة العالية سببها ثقافة المجتمع. فالصلة واضحة لكل ذي عينين، ولكن لا يكاد أحد يشير إليها. وللإطلاع على النتائج الاجتماعية للحريات الغربية، ونظرة سريعة إلى حال الشباب

في الدنمارك، يتضح لنا أن إحدى المشاكل الكبرى لديهم اليوم هي الشرب المفرط للكحول، كما تشير إلى ذلك أبحاث صادرة عن إدارة الشؤون الاجتماعية، إذ إن تعاطي الكحول بين اليافعين من سن ١٦ إلى ٢٠ سنة منتشر بشكل واسع، حتى إن عدم تعاطي الكحول يعتبر سلوكاً شاذاً، وبتعبير آخر فإن هناك رقابة اجتماعية على الشباب الذين يمتنعون عن الشرب، وهي رقابة مدمرة. ورغم ذلك فإن الحكومة الدنماركية لا ترى أن هناك حاجة لمكافحة الرقابة الاجتماعية في صفوف أولئك الشباب، لأن الدولة لا ترى مشكلة في انغماس الشباب في شرب الكحول، رغم أن تعاطي الكحول بشكل مفرط له نواح سلبية كثيرة كما تؤكد إدارة الشؤون الاجتماعية، حيث أشارت عملية استطلاع واسعة إلى أن ثلث الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ إلى ٢٠ عاماً يرى أن للكحول تأثيراً سلبياً على أدائه في المدرسة أو العمل. ولا يخفى على عاقل النتائج الكارثية لتعاطي الكحول على الفرد والعائلة والمجتمع.

أما عن المخدرات، فحدث ولا حرج. حيث كشفت إدارة الشؤون الاجتماعية حقائق مخيفة: فإن نسبة ٤١% من مجموع الشباب الدنماركي بين سن ١٦ و ٢٤ قد تعاطى الحشيش، بينما ١٠% تعاطى في هذه السن الكوكايين والأمفيتامين.

وأما عن تعريض النفس للأذى، سواء كان انتحاراً أو محاولات انتحار أو جرحاً للحسد بآلات حادة...، فقد كشفت إحصائية قام بها مركز أبحاث الانتحار أن ١٢,٨% من الشباب في المدارس المتوسطة في جنوب الدنمارك بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ فكّر في إيذاء نفسه، ويمكن إطالة الحديث في الكشف عن أرقام وإحصائيات من لائحة طويلة من المشاكل المستعصية، كالأمراض النفسية، والشذوذ الجنسي، وتعاطي المخدرات على أنواعها، وأمور فظيعة أخرى، يعاني منها الشباب اليوم في المجتمعات الغربية بسبب قيم الثقافة الغربية. والصورة واضحة جداً ولا تحتاج إلى زيادة في الشرح، فمحاولات الشباب تحقيق طموحاتهم ومتعهم لها جوانب كارثية يتم التعتيم عليها إعلامياً، لأن إظهارها يعني وضع الثقافة الغربية والحريات موضع المتهم. فمثلاً لم تتعاط وسائل الإعلام إلا بشكل خجول مع قضية السلوك المشين للشباب الدنماركي مؤخراً في شوارع وفنادق العاصمة التشيكية براغ، أثناء رحلة عطلة الشتاء، والتي أقل ما يقال فيها أنها كانت مليئة بالعريضة والاستهتار بممتلكات الآخرين، وللمفارقة فقد رأينا وسائل الإعلام عند تغطيتها لهذه القضية، تشير إلى مسؤولية الأبوين عن تربية الأولاد، بينما تلك المسؤولية نفسها توضع مباشرة في خانة الرقابة الاجتماعية المحظورة عندما يحاول المسلمون أن يقوموا بواجبهم التربوي تجاه سلوك أبنائهم وقيمهم!

فدائماً ما يكون طمس الحقيقة هو الطريق الأسهل بدلاً من توجيه النقد للذات وتحمل المسؤولية. وحتى لو لم يكن في المقدمون توجيه النقد للذات، فمن المستهجن أن يراد للشباب المسلم أن ينغمس في ثقافة أساسها الحرية، حرية تسببت في ذلك الدمار والبؤس لدى الشباب الغربي. وهذا سبب وجيه لكي لا يتخذ المسلمون منظومة الحرية الغربية طريقاً يسلكه أبناؤهم أثناء بحثهم عن مستقبل أفضل. بل على العكس، فإن التركيز البائس للحرية على المتعة والمادة، قد دمر مستقبل الكثير من الشباب في الغرب، ولذلك يجب على المسلمين أن يحموا أبناءهم من هذه الثقافة الغربية.

الحياة العائلية في انحلال

إذا نظر المرء إلى تركيبة العائلة في الدنمارك، التي يفترض فيها أن تؤمن نشأة آمنة يحتاج إليها كل طفل، وهي أيضاً حاجة طبيعية للبالغين يتقاسمون فيها سعادتهم مع شريك في الحياة، فالأرقام تظهر مرة أخرى أموراً مخيفة. فأرقام المركز الدنماركي للإحصائيات تشير إلى أن ٤٠,٢% من حالات الزواج تنتهي بالطلاق. وللطلاق آثار سلبية لا يستهان بها ليس فقط على الزوجين، بل كذلك على الأطفال. فظاهرة الأمهات العازبات هي إحدى نتائج نسبة الطلاق العالية. وعلى الأهالي العازبين أن يراعوا شؤون الطفل ويقوموا على تربيته، وهي مهمة جسيمة وشاقة تحتاج إلى الأب والأم، هذا بالنسبة لمن يختار الزواج، أما تغيير الشركاء فهو أمر عادي في المجتمعات الغربية ومن النادر أن يكون لأحدهم شريك طوال الحياة. وفي خضم عملية تبديل الشركاء توجد المتعة الذاتية والشخصية، وعندما تذهب هذه المتعة يتم استبدال آخر به ليتم إشباع المتع الذاتية من جديد. فالفرد وما يستطيع أن يحققه هو ذروة الثقافة. وهناك سبب آخر لتحطيم وانحلال الحياة العائلية وهو تحرير الناحية الجنسية في الإنسان من قيودها، فالأمر متروك للصغار والكبار بأن ينغمسوا في شهواتهم

وشذوذهم حيث شاؤوا وكيفما شاؤوا. فالعلاقات الجنسية في هذه الثقافة غير محصورة في إطار الزواج، ولذلك نرى ظواهر مثل بيوت الدعارة، والمراقص، والنوادي الاجتماعية منتشرة بكثرة حيث يجتمع الشخص مع الجنس الآخر ومع جنسه بجرية ويبنى علاقات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل حسبما يريد.

المسلمون في غنى عن التغريب

يجب أن يكون واضحاً، أن الثقافة الغربية قد أنتجت الآفات الاجتماعية الكبيرة في المجتمع الدنماركي. وحيث إن الدنمارك تعتبر نموذجاً ومثالا فيما يتعلق بالرفاهية والرخاء، وبما أن الشعب الدنماركي يعتبر من أسعد الشعوب في العالم، فإن قراءة إحصائيات البلدان الأخرى تكون أشد سوءاً من هذا البلد، ومن ناحية أخرى تظهر هذه الإحصائيات بكل وضوح أن السياسيين والقادة والحكومات الغربية ومن ضمنها الدنمارك، هي مجموعات لا أخلاقية، وهي تجيد ازدواجية التعامل عندما تطلق مبادرات لمقاومة الرقابة الاجتماعية بين المغتربين. فماذا يريدون من الشباب المسلم؟ هل يريدون أن يُغرقوه في تعاطي الكحول والبحث اللامتناهي عن عشيق جديد؟ هل يريدون تخديره بحبوب السعادة حتى يتحمل العيش، مجرد العيش، بسبب إخفاق الثقافة الغربية في إعطاء معنى للحياة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا يُدعى الشباب المسلم إذاً إلى الثقافة الغربية؟ ولماذا تُقاد الحملات التي تهدف إلى تغريبه بثقافة هي في حقيقة أمرها مفلسة؟ والأخرى بها أن تنظر إلى نفسها لأنها فاقدة لأية شرعية تخولها أن تقوم بوعظ الثقافات الأخرى. إن الثقافة الغربية لم تحقق السعادة لمواطنيها

وللشباب الغربي لأنها لا تقوم على أساس فكري حقّ، مبني على العقل وموافق لفطرة الإنسان، ولأنها مادية بطبيعتها ولا تولي اهتماماً للقيم الاجتماعية الحيوية ذات الطابع الأخلاقي والروحي. وما عجزت الثقافة الغربية عن تحقيقه، فإن الثقافة الإسلامية بلا شك قادرة على تحقيقه. فالثقافة الإسلامية تحتوي على الوصفة الحقيقية للسعادة، وهي قادرة على أن توجد حياة تتسم بالأمان والوئام للجميع صغاراً وكباراً إذا ما قبلوا رسالتها.

كيف يمكننا الحفاظ

على القيم الإسلامية في الأسرة المسلمة

بعد هذه النظرة السريعة إلى ما تخلفه القيم الغربية من انحلال وفساد عندما تُجعل هذه القيم أساساً للحياة الأسرية والاجتماعية، فليس من المستغرب أن يخشى المسلمون من خسارتهم لأبنائهم في هذا المجتمع الهدام، ولذلك فالسؤال الأهم في هذا السياق هو كيف يمكننا نحن المسلمين المحافظة على أُسْرنا وأبنائنا بشكل فعال في مواجهة القيم الغربية؟ وكيف يمكننا غرس القيم الإسلامية الفاضلة في نفوس أبنائنا بدلا من القيم الغربية الفاسدة؟

يختار بعض المسلمين في بلاد الغرب بناء حياتهم الأسرية على أساس خليط من القيم الإسلامية والأعراف والتقاليد كبديل عن الحضارة الغربية، والمشكلة تكمن في أن هذه الأعراف والتقاليد غالباً ما تكون متعارضة مع الإسلام، وهذا بدوره يؤدي إلى تكوين نظرة خاطئة عن الأسرة بشكل عام، وعن المرأة بشكل خاص، ولكون هذه الأعراف جائرة فإنها تسبب مشاكل بدلا من حلها.

وكما أسلفنا، فإن السياسيين ووسائل الإعلام يضحمون مسألة الزواج القسري لاستغلالها في أهداف سياسية، رغم أنها لا تشكل ظاهرة منتشرة في المجتمع بل هي حالات فردية نادرة، علاوة على أن

الإسلام قد حرمها أصلاً. فالرسول ﷺ يقول: «لَا تُنَكِّحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنَكِّحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ» (رواه البخاري)

إن الطفل الذي ينشأ في بيت يُخلط فيه بين الإسلام التقاليد غير الإسلامية، ينشأ نشأة مضطربة، إذ ليس في مقدوره التمييز بين الإسلام وبين غيره من العادات والتقاليد، فطغيان التقاليد على العائلة، يشعر الطفل بالظلم وعدم التفهم من قبل الأهل، خصوصاً إذا ما كانت حجة الأهل أنه من الواجب الحفاظ على العادات والتقاليد التي جاؤوا بها من بلادهم (وأنهم هكذا يتعاملون في البلد الأم)، فهي حجة ضعيفة وواهية لا تعني شيئاً لشخص نشأ في الدنمارك وليس له ارتباط ببلد الأهل الأصلي. وهذا كله يضع الطفل في موقف العاجز أمام القيم الغربية التي تحيط به من كل جانب. لذلك ترى البعض من الشباب المسلم يتخذ الطراز الغربي نمطاً للعيش في أول مرحلة الشباب، وتصبح القيم التي نشأ عليها في بيته لا تأثير لها يُذكر، مما يؤدي حتماً إلى التصادم مع الأهل. بينما يعيش البعض الآخر بشخصيتين متناقضتين، فسلكه في البيت يتناقض مع سلوكه خارجه، والأمر ذاته يتكرر عند كثير من الشباب الذين تربوا على تقاليد الإسلام كعادات وتقاليد تفتقر إلى الحجاج، مما يجعلهم ينظرون

إلى أحكام الإسلام على أنها عوائق تُصعّب عليهم الخوض في غمار الحياة بدل أن تكون القيم والثقافة الإسلامية مصدر اعتزازهم.

إن تقلص الإسلام للأبناء على أنه عادات وتقاليد دون حجج تثبت صحته يخلق فجوة بين الأبناء والآباء وبين الأبناء والإسلام. لذلك كله فإن الحفاظ على القيم الإسلامية للأسرة، حيث ينشأ في كنفها شخصيات إسلامية، يحتم علينا أن نستمد قيمنا وثقافتنا من الإسلام وحده ولا شيء غيره، أي القرآن والسنة النبوية الشريفة، ويحتم علينا أن نزرع الإسلام في نفوس أبنائنا بالحجة والبرهان.

قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]

إن هذه الآية من كتاب الله تعالى تبين أموراً مهمة:

- أن الإسلام يوجب علينا الالتزام به، ثم حملة والدعوة إليه في المجتمع المحيط بنا وعدم التفوق في الحدود الضيقة للعائلة. وهذا يوجب فهم الإسلام والتقيد بأوامره ونواهيه داخل البيوت وخارجها ودعوة غير المسلمين إلى الإسلام بالقول والفعل.

- إن الدعوة إلى الله على بصيرة كما تذكر الآية تحتم على المسلم تربية أبنائه تربية صالحة تغرس في نفوسهم اليقين والثقة في الإسلام، وهذا كله لا يتأتى إلا بتعليمهم الإسلام بحججه وبراهينه سواء أكان متعلقا بالكون أم بالحياة أم بأنفسهم، وتحتم

عليه أن يبين لهم أن الله سبحانه وتعالى قد أنزل القرآن معجزة خالدة تحدى بها الجن والإنس وقد عجزوا عن الإتيان بمثله مما يقطع بنبوته محمد ﷺ على وجه لا يحتمل الشك. وهذا كله يجعل من القرآن والسنة مصدراً لكل تصرفاتهم وأفعالهم في الحياة كلها، ويجعل من محمد ﷺ قدوتهم وأسوتهم في الحياة.

● كما تحرم الآية الشرك بالله. والشرك بالله كما نعلم لا يقتصر على أن نجعل لله نداً في الخلق بل يتعداه إلى الشرك في الحاكمية. فلا يجوز للمسلم بأي حال من الأحوال أن يجعل التشريع لغير الله سواء أكان تقاليد البلد الأم أو قيم الثقافة الغربية. لذلك يجب أن يُنشأ الأبناء على أن يكونوا عباداً لله سبحانه وتعالى وحده، وأن يكون هدفهم الأعلى في هذه الحياة هو نيل رضوان الله تعالى.

إن تنشئة الأبناء على هذه الأسس المتينة منذ الصغر، من شأنه أن يوجد وعياً حقيقياً راسخاً على صحة الإسلام في نفوسهم، مما يمنحهم الطمأنينة في حياتهم، ويدفعهم إلى التمسك بالالتزام بالإسلام والحفاظ على شخصيتهم الإسلامية.

إن وجود أرض صالحة للزراعة لا يعني خروج النبتة الصالحة منها بشكل تلقائي. بل إن ذلك لا يتأتى إلا بغرس البذرة الصالحة والعمل على تنميتها وتجنبيها ما يضر بها. وكذلك بالنسبة للأبناء، فإنه يجب

علينا أن نحيطهم بالعبادة والرعاية والمحبة والثقة، وأن نتابعهم باهتمام وأن نغرس فيهم قيم الإسلام وأحكامه.

ولنا في كتاب الله سبحانه وتعالى مثال بديع عن تلك العناية في وعظ لقمان لابنه: ﴿يَابُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ * يَابُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصِرْ عَلَىٰ مَا أَمَرَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ * وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٦-١٩]

ففي هذه الآيات يبين الله لنا كيف أن لقمان علم ابنه كيف يكون صالحا في كل أحواله: فهو يعلمه في علاقته بالله تعالى بأن يخشاه حتى في أصغر الأمور، ويذكره بأن الله سبحانه وتعالى يسمع ويرى ويعلم كل شيء، وكذلك يأمره بإقامة الصلاة. ويوجهه في علاقته بالآخرين بأن يأمرهم بالمعروف ويذكرهم بالخير وينهاهم عن المنكر وبأن يعاملهم بالخلق الحسن. وبالعلاقة بنفسه بأن يلتزم الصفات الصالحة كالصبر والعزم والتواضع في مظهره ومشيه وكلامه، كل ذلك بطريقة مؤثرة وبأمثلة سهلة على الفهم (حبة الخردل الصغيرة، ونهيق الحمار).

بهذا الشكل يجب علينا أن نُنشئ أبناءنا حتى يكونوا صالحين في جميع أحوالهم بعون الله. ولكي نحقق ذلك علينا أن نعلمهم العبادات (كالصلاة والصيام والحج)، وكذلك أحكام الإسلام وتشريعاته بالنسبة لعلاقتهم بالآخرين وبالنظرة الصحيحة لتلك العلاقات، ومنها الصداقة والعلاقة بالجنس الآخر والتجارة والتعليم والعمل. كذلك يجب علينا بداهة أن نوجد فيهم الوعي على أحكام الإسلام فيما يتعلق بالأخلاق، وبالمأكل والملبس. كل ذلك باتخاذ الرسول محمد عليه الصلاة والسلام أسوة حسنة ومثلاً أعلى. لذلك ومن البديهي القول هنا أنه علينا كأولياء أمور أن نكون القدوة الحسنة لهم في ذلك، وأن نبذل الوسع باتباع الرسول ﷺ في طراز عيش إسلامي متكامل. فمن المعلوم أن للفعل أثراً أكبر من القول. وإنه من الضروري جداً أن نتعلم ونتدبر نحن الأهل، القيم والمفاهيم والأحكام الإسلامية ونعمل بها ونقوم بإيصالها للجيل القادم.

إضافة إلى ذلك فإن من واجب الأهل تزويد أبنائهم بما يلزمهم من المثل الإسلامية العليا من حياة رسول الله ﷺ وصحابته الكرام ومواقفهم المشرفة، ليتخذها الأبناء قدوة لهم. فهناك الكثير الكثير من المواقف المشرفة لهذه الشخصيات الفذة ووقوفها أمام تحديات واجهتهم، ما يكفي ليشعر الشباب المسلم بالفخر، وتكون في الوقت نفسه مثلاً له حينما يواجه التحديات في حياته اليومية في الدنمارك،

وهذا يغنيه عن اتخاذ الشخصيات الغربية السخيفة قدوة تؤثر على سلوكه وتحرضه على أفعال مشينة.

إذا ما قمنا بتربية أبنائنا على هذا النحو، واتبعنا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في ذلك، نكون بعون الله قد قمنا بما أوجبه الله علينا تجاه أبنائنا.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]

إن الفوز والنجاة في الآخرة ليس هو النتيجة الوحيدة لهذه التربية الإسلامية المتينة، بل سينعكس ذلك إيجاباً على تعامل الأبناء مع آبائهم في هذه الحياة الدنيا، كما أمرهم الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٣-٢٤]

﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥]

﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالَهُ فِي شَامِئِينَ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ * وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [لقمان: ١٤-١٥]

قال رسول الله ﷺ: «رَضَا اللَّهُ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطَ اللَّهُ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ» (رواه البخاري ومسلم)

وقال عليه الصلاة والسلام: «الْوَالِدُ أَوْسَطُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ». (رواه أحمد وابن ماجه والترمذي والحاكم)

وقال عليه الصلاة والسلام: «رَغِمَ أَنْفُهُ، رَغِمَ أَنْفُهُ، رَغِمَ أَنْفُهُ»، قيل من يا رسول الله؟ قال: «مَنْ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ عِنْدَ الْكِبَرِ، أَحَدَهُمَا، أَوْ كِلَاهُمَا، ثُمَّ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ». (رواه مسلم)؛ يشير الحديث إلى المسلم الذي لا يستحق مكانا في الجنة، لأنه لم يقيم على رعاية والديه، أحدهما أو كلاهما عند الكبر، حق رعايتهم. ورغم أنفه تعني أن يُذَلَّ يوم الحساب، وذلك للتأكيد على عظم هذا الأمر.

هذه النصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة تبين بشكل لا لبس فيه أن الله سبحانه وتعالى فرض على المسلم معاملة الوالدين بأقصى درجات الاحترام والتواضع والمحبة وبطاعتهما في كل ما يأمرونه به، ما لم تتعارض تلك الأوامر مع أوامر الله ورسوله.

وهنا لا بد من توجيه رسالة مهمة للشباب المسلم في هذا البلد: إن الله سبحانه وتعالى الذي خلقنا وخلق والدينا، لم يأمرنا برعايتهم وطاعتهم فقط، بل طلب أن تكون رعايتنا وطاعتنا لهما تامة وعلى أكمل وجه. فالله سبحانه وتعالى لم يشترط لهذه المعاملة

أن يكون الوالدان مثاليين، لأنه لا يتسنى ذلك لأحد، والكمال من صفات الله وحده. فكل ابن آدم خاطيء، ويشمل ذلك الشاب والمسنّ على حد سواء، فلا تنتفي إمكانية الوقوع في الخطأ مع تقدم العمر. وحتى إذا ما شعر الولد بأنه يُساء فهمه أو أنه يُعامل معاملة غير عادلة من قبل والديه، فعليه أن لا يجعل ذلك باباً يدخل منه الشيطان وأعدائه من السياسيين في الدمارك بحيث يتمكنون من تمزيق العائلة المسلمة بمبادراتهم الشيطانية.

وقد أنزل الله سبحانه وتعالى الآباء منزلة عظيمة، ومهما بذل الولد من جهد فلن يقدر أن يوفيهما ما بذلوه من أجله. قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يَجْزِيَ وُلْدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ». (رواه مسلم)

وفي المقابل، فإن أجراً عظيماً ينتظر من يعامل والديه كما أمر الله سبحانه وتعالى. إنها حقاً لفرصة ذهبية. كما أنه يمكن للأبناء زيادة أجر آبائهم ورفع درجاتهم بعد مماتهم بدعائهم للوالدين! قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَتَرْفَعُ لَهُ الدَّرَجَةَ فِي الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَّى لِي هَذِهِ؟، فَيُقَالُ: بِاسْتِغْفَارِ وُلْدِكَ لَكَ». (رواه البخاري)

يتبين مما تقدم أن القيم الأسرية الإسلامية التي تقوم على أساس سليم متين، توجد علاقات قوية من الاحترام والود والثقة والعناية المتبادلة بين الأجيال. وهو ما فقدته الغرب منذ زمن بعيد، حيث

انتهت الشعوب إلى دوامة من الأنانية والفساد الاجتماعي وعدم احترام الآباء والأمهات، وحيث تُذلل أجيال بأكملها من المسنين من الوحدة بعد أن عزلتهم مجتمعاتهم لأن هؤلاء أصبحوا لا نفع لهم من وجهة نظر المجتمع!

في العام ٢٠١١ أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والدمج كارين هاكيروب أن هناك حاجة لتمرد الشباب المهاجرين (المسلمين)، ولعلها لم تخطئ القول تماما، فهناك حقيقة لا بد من إيضاها، وهي أننا ووزيرة الشؤون الاجتماعية تحول في خاطرنا نفس الفكرة بالنسبة للتمرد، فالتمرد الاجتماعي الوحيد الذي نراه مناسبا، هو تمرد الشباب في الدنمارك على الثقافة الغربية التي تُعتبر الفردية والأنانية البغيضة من أهم إنجازاتها، والتي تلتهم اليوم كل ما يشبه التناغم الاجتماعي.

في ظل هذه الظروف الاجتماعية التي خلفت وراءها مئات الآلاف من الأسر المحطمة وملايين الحالات التي تعاني التعاسة، يجب علينا نحن المسلمين أن نرمي بطوق النجاة لأولئك الغرقى، وأن نبين لهم طريق السعادة الحقيقية في الحياة، ألا وهي الحياة القائمة على أساس القيم الإسلامية.

﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾ [نوح: ٢٨]

نداءٌ أخير

أبيها المسلمون

حينما يذكر السياسيون الدنماركيون مكافحة الرقابة الاجتماعية، فإن الحقيقة التي تكمن وراء ذلك هي التغطية على جهود الدولة للتحكم بالأسرة المسلمة. وما هذه الخطة الشيطانية إلا فصلٌ آخر من فصول سياسة الدمج الشاملة التي تهدف إلى إبعاد المسلمين عن الإسلام وتبني العلمانية والقيم الغربية بديلاً عن الإسلام، ولم يعد هناك مجال للشك في أن الغرب أجمع أمره في العمل على منعنا من العيش حسب الإسلام وتربية أبنائنا كما أمرنا الله تعالى تربية صافية نقية وفق أحكام الإسلام.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]

وعلينا أن ندرك أن قوتنا كمسلمين، سواء أكنّا أفراداً، أم أسراً أم جماعات، تكمن في اتباع هدى الله سبحانه. وأن نكون كما وصفنا عمر رضي الله عنه حيث قال: (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، فإن ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله). وخلافاً لوجهة النظر الغربية المهشة عن الحياة التي أوجدها البشر، فإن الإسلام فضلاً عن كونه للناس جميعاً فهو من عند الله سبحانه وتعالى.

وعلينا أن ندرك بأن هذه الرسالة ليست هدى ورحمة لنا فقط، بل هي هدى ورحمة للعالمين. ولا ينبغي أن ننظر إلى أنفسنا بأننا أقلية تعيش في الدنمارك، بل نحن جزء من أمة إسلامية عظيمة، لها تاريخ عظيم، وهذا هو الذي أعلنته الدولة الدنماركية الحرب عليه، وتعمل على سلبنا منه، وذلك لمعرفة دول الغرب ومن بينها الدنمارك، بتاريخنا الذي يعتبرونه هاجساً جاثماً على صدورهم.

إننا في حزب التحرير منكم ومعكم وقد أخذنا على عاتقنا قولاً وفعلاً الوقوف في وجه كل محاولة تهدف إلى سلب المسلمين من هويتهم وقيمهم الإسلامية.

كما أننا لن نلتزم الصمت تجاه ما تقوم به الدولة الدنماركية حيال الأسرة المسلمة وحيال جيل كامل من الشباب المسلم تريد تدميره وسلبه من عقيدته.

إننا نقدم لكم هذا الكتيب تذكراً.. ونداءً.. وتحذيراً..، وهو جزء من عملنا في كشف الخطط الخبيثة للسياسة الدنماركية.

إننا - شباب حزب التحرير - منكم ومعكم ونضع أنفسنا في خدمتكم حال حاجتكم للوعون والنصيحة.

وفي الختام فإننا نوجه نداءنا إلى المسلمين كافة شياً وشباباً أن اثبتوا، فأنتم على الحق وغيركم على الباطل، وتمسككم بعقيدتكم يقضي على كل المؤامرات الحاقدة للقضاء على هذا الدين الحنيف.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِن تَمَسَسْكُمُ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِيبْكُمُ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠]

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]

والحمد لله رب العالمين

حزب التحرير / إسكندنافيا